

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٠٣

الاثنين، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان (غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	ألبانيا السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	أيرلندا السيد مايزن
	البرازيل السيدة أغيار باربوزا
	الصين السيد جانغ جون
	غابون السيد بيانغ
	فرنسا السيد دو ريفيير
	كينيا السيد كيبوينو
	المكسيك السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربارا وودوارد
	النرويج السيدة يول
	الهند السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غيرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-71112 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): في كل شهر، أحيط مجلس الأمن علماً بالتفصيل بآخر التطورات في الميدان ذات الصلة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ومع ذلك، أود اليوم أن أقدم منظورا أوسع بشأن التحديات التي نواجهها، مع تسليط الضوء على بعض السبل المحتملة للمضي قدماً بالنسبة للطرفين والمجتمع الدولي. وسنقدم معلومات مستكملة مفصلة عن الحوادث والتطورات الأخيرة في التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي سيصدر في كانون الأول/ديسمبر.

بعد عقود من العنف المستمر، والتوسع الاستيطاني غير القانوني، والمفاوضات الخاملة، وتعميق الاحتلال، وصل النزاع مرة أخرى إلى نقطة الغليان. وقد تسببت مستويات العنف المرتفعة في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، وزيادة استخدام الأسلحة والعنف المتصل بالمستوطنين، في معاناة إنسانية خطيرة. إنني أدین تفجيرات الأسبوع الماضي في القدس، التي أسفرت عن مقتل إسرائيليین اثنين، أحدهما شاب يبلغ من العمر ١٦ عاماً، وإصابة أكثر من عشر مدنيين آخرين. يجب أن يرفض الجميع بوضوح هذه الأعمال الإرهابية وأن يدينوها. وقبل أيام، أدنت الهجوم العنيف الذي شنه المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين في الخليل، والذي يهدد بتفاقم حالة

متوترة أصلاً. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية اتخاذ إجراءات ضد المتطرفين والتكلم علناً ضد أعمال العنف والتحرّيش هذه.

وأود أن أؤكد مجدداً أن استهداف المدنيين لا يمكن تبريره أبداً، وأن العنف يجب أن يتوقف.

يحدث هذا التصاعد في العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق عملية سلام متوقفة واحتلال راسخ، وفي خضم تحديات اقتصادية ومؤسسية متزايدة تواجه السلطة الفلسطينية. وقد أدت الاتجاهات العالمية وتراجع دعم المانحين إلى تفاقم تلك التحديات، إلى جانب غياب التجديد الديمقراطي للشعب الفلسطيني.

وفي غزة، توقف الهدوء الهش مؤخراً بإطلاق مسلحين فلسطينيين أربعة صواريخ باتجاه إسرائيل وما تلاها من غارات جوية شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية ضد ما قالت إنها أهداف لحماس. ومرة أخرى، يتم تذكيرنا بأن مزيج النشاط المسلح وعمليات الإغلاق المنهكة وعدم وجود حكومة فلسطينية شرعية واليأس يخلق خطراً دائماً بالتصعيد.

وما زلت أركز على التصدي للتهديدات المباشرة على الاستقرار وعلى الأهداف الأطول أجلاً لولائتي على حد سواء. وفي الأسابيع الأخيرة، زرت أنا وفريقي مناطق في الضفة الغربية المحتلة حيث كان هناك عنف شديد، وما زلت أجري مناقشات مع مجموعة من المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين، فضلاً عن الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، لمعالجة الديناميات الخطيرة.

وفي غزة، عملت الأمم المتحدة عن كثب، مرة أخرى جنباً إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين، للتوسط ودعم عمليتي وقف إطلاق النار في أيار/مايو ٢٠٢١ وفي آب/أغسطس من هذا العام. تقود الأمم المتحدة الاستجابة الإنسانية وقد ساعدت في وضع تدابير لدعم اقتصاد غزة، بما في ذلك إدخال تحسينات على حركة الأشخاص والبضائع من وإلى غزة وإمكانية الوصول إليها. وهناك مشاريع حيوية قائمة، مثل توفير الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة والمساعدات النقدية لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأسر المحتاجة، وستستمر في عام ٢٠٢٣. وفي هذا الصدد، أحرز تقدم. فقد وافقت إسرائيل على أكبر

ضبط المسار نحو حل الدولتين. والفشل في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع والاتجاهات التي ذكرتها وتمهيد طريق سياسي واضح للمضي قدماً لن يؤدي إلا إلى تصعيد النزاع، مما يتسبب في المزيد من إراقة الدماء والبؤس ويؤدي إلى أثر مزعزع للاستقرار بشكل واضح على المنطقة بأسرها. لا تجلب الاتجاهات الحالية الاستقرار ولا الأمن لأحد. ولهذه الأسباب، فمن الملح اتخاذ خطوات نحو حل الدولتين الذي لا يزال يحظى بتأييد كبير بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن خلال خطوات تدريجية ولكنها ملموسة، يمكننا أن نبني جسراً بين ما نحن عليه الآن والظروف اللازمة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

أولاً، يجب أن نواصل العمل مع الطرفين للحد من التوترات والتصدي للاتجاهات السلبية، ولا سيما تلك التي تؤثر على قضايا الوضع النهائي. وسيشمل ذلك كبح جماح العنف والتحرير ومحاسبة الجناة. وهذا يعني رؤية الجانبين يتوقفان عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب تقوض السلام، بما في ذلك توسيع المستوطنات أو إضفاء الشرعية عليها، وعمليات الهدم والتهجير، ويعني التمسك بالوضع الراهن للأماكن المقدسة، وفقاً لدور الأردن الخاص والتاريخي.

ثانياً، يجب أن نواصل تحسين إمكانية الوصول وحركة التنقل والتجارة بغية إفراح المجال أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني. وينبغي، على وجه التحديد، اتخاذ خطوات لزيادة إمكانية حصول الفلسطينيين على الأراضي والموارد في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، مما يمكن الفلسطينيين من تحقيق تنمية حاسمة، فضلاً عن زيادة تصاريح العمل للفلسطينيين في إسرائيل. وفي غزة، هناك حاجة إلى نهج آخر وأكثر شمولاً لتخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع. وينبغي أن تكون إعادة ربط اقتصاد غزة بالضفة الغربية هدفاً حاسماً ذا صلة. وفي نهاية المطاف، يتطلب إنهاء عمليات الإغلاق المنهكة والتصدي للتحديات التي تواجهها غزة حلولاً سياسية تتماشى مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ثالثاً، نحتاج إلى جهود من جانب جميع الأطراف والمجتمع الدولي لتعزيز المؤسسات الفلسطينية، وتحسين الحوكمة، ودعم

عدد من التصاريح للفلسطينيين القادمين من غزة للعمل في إسرائيل منذ عام ٢٠٠٧ وعلى دخول عدد من المواد ذات الاستخدام المزدوج من إسرائيل لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمان. بيد أن القيود والتأخيرات لا تزال تؤثر تأثيراً سلباً على الجهود الإنسانية والإنمائية، فضلاً عن تأثيرها على القطاعات الهامة للاقتصاد، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقد ساعدت تلك التدابير الوقائية وتدابير تخفيف حدة التصعيد والمشاركة الدبلوماسية في الحفاظ على الهدوء في الميدان وتوفير حيز لإحراز تقدم، ولكن إذا لم يكن هناك تحرك ملموس على المسار السياسي فمن المرجح ألا تبقى فوائدها فترة طويلة.

وفي حين قد يبدو أن الأحداث على الأرض عالقة في دورة لا تنتهي أبداً، فإن الحقيقة هي أنه لا يوجد شيء ثابت في هذا النزاع. وتجميد النزاع أو إدارته بشكل دائم ليست خيارات قابلة للتطبيق. ومع تصاعد العنف، لا يزال التوسع الاستيطاني والقيود المفروضة عليه يضغطان على الحيز الاقتصادي والمادي لإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء. وفي الوقت نفسه، تتحرك الديموغرافيا بشكل أسرع من السياسة. وفي غضون سنوات قليلة، سيجعل النمو السكاني الهائل في الضفة الغربية وغزة من الصعب بصورة متزايدة، إن لم يكن من المستحيل، إدارة الحالة الاقتصادية والسياسية والأمنية. وتواجه السلطة الفلسطينية بالفعل تحديات مؤسسية ومالية كبيرة. لم يصوت الفلسطينيون في انتخابات عامة منذ عام ٢٠٠٦. ولم تتح لأكثر من ٥٠ في المائة من الناخبين - الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ عاماً - فرصة قط لإسماع أصواتهم من خلال الاقتراع. ويحدث ذلك على خلفية من الديناميات المتغيرة في المنطقة، إلى جانب الأولويات الدولية المتغيرة، ومؤخراً تداعيات النزاع في أوكرانيا الذي قلل إلى حد كبير من الاهتمام الذي يولى لهذا النزاع.

إن التفاؤل والأمل والدعم الصريح لحل سياسي تفاوضي كانت أموراً محسوسة للغاية عندما بدأت عملية السلام وقد خفتت الآن، خاصة بالنظر إلى عدم إحراز تقدم سياسي منذ جولات المحادثات الفاشلة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤. إن المبادئ التي تقوم عليها اتفاقات أوسلو آخذة في التلاشي. والقيادة السياسية مطالبة بإعادة

ترتبطهم بوطنهم وأن لكل منهما الحق في تقرير المصير في شكل دولة مستقلة ومتصلة جغرافياً ولديها مقومات البقاء.

وفي نهاية المطاف، فإن الفلسطينيين والإسرائيليين وحدهم هم الذين يمكنهم أن يقرروا معاً مستقبلهم. ولكن يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال الأطر الإقليمية والدولية، دعم الطرفين في التحرك نحو أفق سياسي يتماشى مع المبادئ الأساسية التي أوجزتها. وعلى الرغم من قتامة اللحظة، والحقيقة الناتجة عنها، فإنني أشجعنا جميعاً على إعادة الالتزام بذلك الهدف الطموح، وإن كان قابلاً للتحقيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

أود أن أبدأ بإدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في القدس في الأسبوع الماضي بأشد العبارات الممكنة. وأكرر ما قاله الوزير بلينكن في الإعراب عن تعازينا لأسرتي الرجلين اللذين قُتلا وأتمنى لجميع المصابين الشفاء العاجل. ونقف إلى جانب الشعب الإسرائيلي في مواجهة تلك الهجمات الشنيعة.

وأود أن أقول بوضوح: لا يوجد مبرر للعنف الموجه ضد المدنيين. ويشمل ذلك الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في مستوطنة وأسفر عن مقتل ثلاثة إسرائيليين والعنف الذي ارتكبه المستوطنون في الخليل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب أن يمثل أي أحد يرتكب عملاً عنيفاً، إسرائيلياً كان أم فلسطينياً، أمام العدالة على قدم المساواة. ويجب توضيح أنه ما من فرد أو جماعة فوق القانون.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء التصعيد الحاد في العنف والتوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد كان هذا العام هو الأكثر دموية في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٤. فقد قُتل ما يقرب من

السلامة المالية للسلطة الفلسطينية التي يجب أيضاً تعزيز شرعيتها السياسية ومساءلتها من خلال الإصلاحات الديمقراطية وفتح المجال المدني، وإجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وضمان فعالية ومصداقية قوات الأمن الفلسطينية. ولن يكون ذلك ممكناً من دون تنفيذ النقطتين الأولى والثانية اللتين ذكرتهما. تسعى تلك الخطوات إلى تمكين الطرفين من تجاوز الجهود المخصصة التي تركز على المسائل الأمنية والاقتصادية والاتجاه نحو التباحث المجدي في المسائل السياسية الأكثر جوهرية. وفي حين أن القصد منها هو أن تعود بفوائد ملموسة فورية على الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن الأولويات تركز على إطار سياسي أوسع نطاقاً يدفعنا نحو تحقيق واقع الدولتين.

وإنني أدرك أن إحراز تقدم في هذه الخطوات، في ظل الظروف الزاهنة، سيكون مهمة هائلة. ويتعين على الأطراف أن تعالج المسائل الأساسية. ومن الضروري اتباع نهج مشترك، مع النظر إلى حل الدولتين على أنه الاتجاه السياسي التوجيهي، لوقف المسار السلبي الحالي. والمطلوب أيضاً مضاعفة الالتزام من جانب المجتمع الدولي، بما يشمل الموارد والتباحث مع الطرفين، على الرغم من التحديات العالمية. ومن الواضح أن الظروف قد تغيرت في العقود الثلاثة منذ أن شرع الإسرائيليون والفلسطينيون لأول مرة في عملية السلام. ولا يمكن لأي من الطرفين أن يبتعد عن حقائق الجغرافيا والديموغرافيا التي تعيد تشكيل المشهد، ما يجسد زيادة في نقاط الاحتكاك، إلى جانب التوسع السريع للمستوطنات شرق حدود عام ١٩٦٧، ونزاعاً متفاقماً.

ويحظى هذا الاتجاه بدعم كامل من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في ترسيخ وتأكيد توافق الآراء الدولي بشأن كيفية حل النزاع في نهاية المطاف، والمتمثل في إقامة دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس خطوط عام ١٩٦٧، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. ويستند توافق الآراء هذا إلى الاعتراف بأن لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين أواصر وطنية ودينية وثقافية وتاريخية عميقة

الأمم المتحدة في التركيز على الخطوات العملية التي يمكن أن تحسن حياة الفلسطينيين والإسرائيليين وتحافظ على إمكانية إقامة دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته المفيدة.

يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء تزايد عدم الاستقرار في الضفة الغربية والقدس. فمنذ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لقي أربعة إسرائيليون حتفهم في هجمات إرهابية في مدينة أريئيل وفي القدس، بمن فيهم شاب يبلغ من العمر ١٦ عاما. وما من مبرر لمثل هذا العنف. وخلال تلك الفترة، قُتل أيضا قاصران فلسطينيان في الضفة الغربية، أحدهما شاب يبلغ من العمر ١٥ عاما. وقد قتلت قوات الأمن الإسرائيلية حتى الآن ١٤٢ فلسطينيا منذ ١ كانون الثاني/يناير - وهو أكبر عدد في عام واحد منذ بدء سجلات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. وفي الفترة نفسها، لقي ٣٠ إسرائيليًا حتفهم أيضا. إن كل حياة تُزهق هي مأساة لجميع المجتمعات، ولا سيما الأسر المتضررة. ولا بد من حل النزاع الدائر من أجل جميع الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

إن المملكة المتحدة على استعداد لدعم الحكومة الإسرائيلية الجديدة والسلطة الفلسطينية في جهود وقف التصعيد وفي معالجة دوافع النزاع. ولا تزال المملكة المتحدة تؤيد تماما حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، غير أنه ينبغي لقوات الأمن الإسرائيلية أن تبدي أقصى درجات ضبط النفس عند استخدام القوة وأن تحقق في جميع الوفيات الفلسطينية. ونحث كلا الطرفين على الانخراط في حوار هادف والامتناع عن اتخاذ إجراءات تصعيدية والعمل على استعادة الثقة وإيجاد طريق نحو تحقيق السلام وحل النزاع.

وتشاطر المملكة المتحدة المتكلمين الآخرين قلقهم إزاء مشاهد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الخليل في الأيام الأخيرة. ويجب وضع حد لعنف المستوطنين، ودعوة إسرائيل إلى محاسبة المسؤولين عنه.

١٥٠ فلسطينيا و ٢٨ إسرائيليا. وفي خضم تلك التوترات المتصاعدة، من المهم للغاية أن يتمتع الإسرائيليون والفلسطينيون عن اتخاذ إجراءات انفرادية، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وعمليات الإخلاء وهدم منازل الفلسطينيين والتحرّض على العنف، مثل تقديم مدفوعات لأسر الإرهابيين والإخلال بالوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة. فتلك الإجراءات لا تؤدي إلا لإبعادنا عن التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، والذي يظل أفضل طريقة لضمان أمن إسرائيل وازدهارها في المستقبل وتحقيق رغبة الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون على قدم المساواة العيش في أمن وأمان والتمتع بقدر متساو من الحرية والعدالة والكرامة والازدهار. وقد قلنا مرات عديدة إنه لا يوجد طريق مختصر لرؤية الدولتين. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويتعين على الطرفين أن يعملوا بحسن نية لتحقيق ذلك الهدف.

وفي حين أن المجتمع الدولي لا يستطيع فرض السلام على الطرفين، فإن له دورا هاما يؤديه في تحسين رفاه الفلسطينيين وأمن الإسرائيليين واستقرار المنطقة الأوسع نطاقا. ويمكن أن تساعد تلك الجهود على تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات مجدية ترمي إلى حل النزاع. ومما يؤسف له أن معظم إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالإسرائيليين والفلسطينيين ليست مصممة لدفع المفاوضات المباشرة قدما، ناهيك عن تحقيق السلام. إنها لا تهدف إلا لتشويه صورة إسرائيل.

والواقع أن منظومة الأمم المتحدة مليئة بالإجراءات والهيئات المناهضة لإسرائيل، بما في ذلك القرارات المتحيزة وغير المتناسبة ضد إسرائيل، على نطاق منظومة الأمم المتحدة. إن التركيز غير المتوازن على إسرائيل في الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التحقيق المفتوحة باب العضوية والطلبات الأخيرة للحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية، لا يُقرب الإسرائيليين والفلسطينيين من تحقيق السلام. وبدلا من التصرف بطريقة استعراضية واتخاذ تدابير عقيمة، نأمل أن تبدأ

ونشيد بجهود السلطات وقادة المجتمع في جنين لإعادة جثمان الشاب الدرزي المسروق الأسبوع الماضي ونطالب بالإفراج الفوري عن جميع الرفات التي ما زالت محتجزة. وندين أيضا الهجمات المتكررة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، مثل تلك التي وقعت في الخليل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ونكرر دعوة المنسق الخاص ونحث القادة السياسيين والاجتماعيين على الامتناع عن التحريض على العنف والخطاب التحريضي المؤجج للمشاعر.

إن بناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي. ولذلك، فإننا ندعو إلى وقف بناء المستوطنات والتوسع فيها، فضلا عن عمليات إخلاء السكان وتشريدهم، ومصادرة المباني الفلسطينية وهدمها. إن عمليات هدم المدارس، كتلك التي وقعت في مسافر يطا، تنتهك حق السكان الفلسطينيين في التعليم وتفاقم المظالم التي تعرقل العودة إلى الحوار.

ومما لا شك فيه أن تجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى سيوفر الثقة في التخطيط لعمل الوكالة. ونؤكد أن الوكالة تحتاج إلى تمويل يمكن التنبؤ به لتمكينها من تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية باستمرار لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني في لبنان وسورية والأردن وفلسطين.

وعلى الجبهة السياسية، نحث الحكومة الإسرائيلية المقبلة على الحفاظ على التعاون المدني والمالي والأمني مع السلطة الفلسطينية وتعميقه. كما نكرر دعوتنا إلى السلطة الفلسطينية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقا لإعلان الجزائر.

وفي الختام، أشدد على أن الحل القائم على المفاوضات وحده هو الذي يمكن أن يضع حدا لدورات العنف المتكررة التي تؤثر على استقرار المنطقة قاطبة. ونقع على عاتق طرفي النزاع مسؤولية العودة إلى العملية السياسية لمعالجة الأسباب الهيكلية للعنف والمضي قدما نحو المصالحة. ويقع على عاتق المجتمع الدولي، من جانبه، التزام بتعزيز هذه العملية ودعمها.

وندين قيام إسرائيل بهدم مدرسة ابتدائية في مسافر يطا. فلجميع الأطفال حق أساسي في الحصول على التعليم بأمان. وندعو حكومة إسرائيل إلى الحفاظ على تلك الحقوق.

أخيرا، أحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التعجيل بالجهود الرامية إلى تحسين الظروف الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة. وأرحب بالحوار الجاري لمعالجة مسألة إيرادات التخليص الجمركي للسلطة الفلسطينية وأدعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما التي أعلنها مؤخرا في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

ولا تزال المملكة المتحدة مؤيدا قويا للحل القائم على وجود دولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، تكون القدس عاصمة مشتركة لهما، بوصفه السبيل الوحيد لضمان السلام الدائم بين الطرفين.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

يتابع وفد بلدي بقلق التطورات الأخيرة في إسرائيل وفلسطين. ويؤكد التحليل الذي قدمه المنسق الخاص فينسلاند أننا نواجه حالة هشة جدا يمكن أن تزداد تصاعدا. وتذكرنا الأحداث الأخيرة بموجات العنف التي شهدتها السنوات القليلة الماضية، لذا من الضروري دعم كل ما له طابع وقائي أو رادع.

وتدين المكسيك الهجوميين اللذين وقعا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في القدس، حيث قتل شاب إسرائيلي وأصيب أكثر من ٢٠ شخصا. وفي الوقت نفسه، يشجب بلدي أي تهديد للأراضي الإسرائيلية وسكانها، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من غزة. ونذكر الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ولكننا، في الوقت نفسه، نكرر التأكيد على أنه يجب على وكالات الأمن الإسرائيلية أن تراعي مبادئ الضرورة والتناسب والتمييز، وفقا للقانون الدولي الإنساني. والاستخدام المتكرر للذخائر الفتاكة ضد المدنيين يتعارض مع هذه المبادئ.

كما أن احتجاز رفات أي شخص أمر غير مقبول، لأنه شكل من أشكال العقاب الجماعي الذي يمنع الأسر من تكريم ذكري من قضاوا.

أطيب تمنياته لشعب فلسطين في سعيه من أجل إقامة دولته وتحقيق السلام والازدهار. وفي رسالته، أعاد رئيس الوزراء مودي التأكيد مجدداً على علاقة الهند الطويلة الأمد مع الشعب الفلسطيني، التي تقوم على علاقات تاريخية عميقة الجذور بين الشعبين.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن

أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

يساور الصين قلق عميق إزاء التدهور المستمر للحالة الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وما فتئت قوات الأمن الإسرائيلية تقوم مؤخراً بعمليات تقتيش واعتقال متوارة على نحو متزايد، واستمر النزاع العنيف في الضفة الغربية في الانتشار، مع ارتفاع عدد الضحايا المدنيين. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، شهد هذا العام أكبر عدد من الوفيات من الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٥ نتيجة للنزاع. يموت العديد من الأطفال الفلسطينيين قبل أن يتمكنوا من النمو والنضوج، على سبيل المثال، فلة، التي قُتل بالرصاصة في اليوم الذي يسبق عيد ميلادها السادس عشر. والخسائر في صفوف المدنيين في إسرائيل مفعجة بنفس القدر. وتدين الصين جميع الهجمات العشوائية على المدنيين في الأراضي المحتلة، وتشجب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتعارض الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، وتدعو إلى إجراء تحقيقات في أعمال العنف وإلى تحقيق المساءلة.

إن إسرائيل وفلسطين جاران لا ينفصلان، وأمن كل منهما مترابط وغير قابل للتجزئة. وإذا كان أمن أحد الطرفين يعتمد على انعدام أمن الآخر، فلن تنكسر حلقة العنف، ولن يتم التغلب على المعضلة الأمنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي نفس القدر من الأهمية للشواغل الأمنية لكل من فلسطين وإسرائيل وأن يشجع الجانبين على إيجاد أكبر أرضية مشتركة من خلال الحوار والتعاون من أجل تحقيق الأمن المشترك. وفي نفس الوقت، ينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تقي على النحو الواجب بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية سلامة السكان في الأرض المحتلة.

وثمة حاجة ماسة إلى تحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية في فلسطين. هذا الشهر، أودى حريق خطير في مخيم جبالياً للاجئين في

وفي ضوء ما تقدم، تكرر المكسيك تأكيد دعمها لأي مبادرة تسهم في تحقيق حل قائم على وجود دولتين، تكون فيه القدس عاصمة للدولتين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. بهذه الطريقة وحدها يمكن إرساء أسس المصالحة وكفالة إرساء السلام المستدام في الشرق الأوسط.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر منسق الأمم

المتحدة الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

تدين الهند الهجمات الإرهابيين اللذين وقعوا في القدس في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وننتقد بتعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين شفاء عاجلاً. ونكرر التأكيد على أن الإرهاب يشكل تهديداً عالمياً وأن اتباع نهج موحد لا يتسامح إطلاقاً مع الإرهاب هو وحده الذي يمكن أن يدرحه في نهاية المطاف.

وقد أكدت الهند أن الحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض والذي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة وقادرة على البقاء، مع أخذ الشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة في الاعتبار، هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام الدائم. وفي هذا الصدد، تواصل الهند التأكيد مجدداً على ضرورة الاستئناف المبكر لمفاوضات السلام المباشرة بين الطرفين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. إن غياب هذه المفاوضات وعدم وجود أفق سياسي واضح للحل السلمي للنزاع له عواقب على كل من إسرائيل وفلسطين. ويهدد بتكرار دوامة العنف، التي لن تؤدي إلا إلى زيادة عدد الضحايا المدنيين من الجانبين. ويجب على الطرفين حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ونحث الطرفين على وقف العنف وتجنب الأعمال الانفرادية في الميدان، لأنها تقوض جدوى الحل القائم على وجود دولتين. وسيساعد هذا في سد فجوة الثقة بين الطرفين.

والهند، من جانبها، لا تزال ملتزمة بدعم جميع الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بغية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أعرب رئيس وزراء الهند، شري ناريندرا مودي، عن

المصير والاستقلال وإقامة الدولة غير محققة. وأسباب ذلك تتطلب تفكيراً متعمقاً. إن أهم دعم للشعب الفلسطيني هو منحه العدالة التي طال انتظارها.

ينبغي للمجتمع الدولي دائماً أن يضع قضية فلسطين على رأس جدول الأعمال الدولي، وأن يواصل التمسك بحل الدولتين، وأن يقدم المزيد من الدعم لاستئناف الحوار بين فلسطين وإسرائيل على قدم المساواة. الصين تدعم الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان ذات النفوذ في الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً وبذل جهود أوسع نطاقاً وأكثر فعالية لتعزيز السلام. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ على عجل خطوات جوهريّة للنهوض بحل الدولتين ودعم الشعب الفلسطيني في استعادة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. ليس لأي أحد حق النقص في المسائل التي تؤثر على مصير الشعب الفلسطيني في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتؤيد التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، والتنمية المشتركة للشعبين العربي واليهودي. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، والدفع باتجاه حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته.

كما قال المنسق الخاص، فإن خطر التصعيد على الأرض حقيقي، وتدعو فرنسا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس. إننا ندين بأشد العبارات الهجومين اللذين وقعا في القدس في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لأمن إسرائيل وتصميمنا على أن نبقي ملتزمين بمكافحة الإرهاب. كما أننا ندين مقتل العديد من المدنيين الفلسطينيين هذا العام، بمن فيهم الصحفية شيرين أبو عاقلة والعديد من الأطفال. ونذكر بأن حماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية هي التزام بموجب القانون الدولي الإنساني.

قطاع غزة بحياة أكثر من ٢٠ شخصاً. وفي ظل الحصار الإسرائيلي المستمر منذ ١٥ عاماً، تعاني غزة من ضعف البنية التحتية ونقص الكهرباء والطاقة ونقص الموارد الطبية، مما يترك أكثر من مليوني شخص في غزة يعيشون في فقر. وفي الضفة الغربية، حددت إسرائيل مساحات شاسعة من الأراضي كمناطق للتدريبات العسكرية أو لأغراض أخرى، مما يستبعد عنها أنشطة البناء والأنشطة الاقتصادية والإنمائية الفلسطينية.

إننا ندعو إسرائيل إلى تخفيف القيود المفروضة على دخول وخروج السكان ومواد المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار في قطاع غزة، ورفع الحصار المفروض على غزة في أسرع وقت ممكن، وتهيئة الظروف المؤاتية لتنمية المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة لمساعدة الشعب الفلسطيني على التخفيف من حدة الأزمة المالية، وضمان الخدمات العامة، وتنمية الاقتصاد، وتحسين سبل عيش الناس. وترحب الصين بمشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة الرابعة لتجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/C.4/77/L.9). ونؤيد استمرار الوكالة في تقديم الإغاثة والمساعدة للاجئين الفلسطينيين.

إن التوسع المستمر في الأنشطة الاستيطانية، التي تتعدى على الأراضي الفلسطينية، وتختلس الموارد الفلسطينية، وتنتهك حق الفلسطينيين في تقرير المصير، قد جعل قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتصلة بالأراضي أمراً بعيد المنال. إننا نحث إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وفقاً للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك هدم منازل الفلسطينيين والتهديد بطرد الناس من مناطق مثل مسافر يطا، والعودة إلى المسار الصحيح لحل الدولتين.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي نص على إنشاء دولة يهودية ودولة عربية في فلسطين. وبعد مرور ٧٥ عاماً، لا تزال قضية فلسطين دون حل، ولا تزال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المناسب أن تجري مناقشتنا اليوم عشية اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

يُظهر تصعيد آخر للعنف في منطقة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستظل متقلبة إلى أن يتوصل الطرفان إلى حلول مقبولة لكليهما بشأن جميع قضايا الوضع النهائي على أساس الإطار القانوني الدولي المعترف به عالمياً لعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك حل الدولتين.

وعلى خلفية تحقيق الاستقرار النسبي للحالة في قطاع غزة بعد العملية العسكرية الإسرائيلية في آب/أغسطس من هذا العام، والتي أودت بحياة ما لا يقل عن ٤٩ فلسطينياً، من بينهم ١٧ طفلاً، لم تهدأ الاضطرابات في الضفة الغربية. وفي أعقاب الحصار والغارات العسكرية الإسرائيلية في جنين، بدأ تطهير نابلس ومخيم شعفاط للاجئين في القدس الشرقية. ووفقاً للتقارير، لقي أكثر من ١٣٠ شخصاً حتفهم بالفعل نتيجة لأعمال عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية هذا العام، مما يجعله الأكثر دموية منذ عام ٢٠٠٥.

وفي خضم ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا تزال الإجراءات الانفرادية تخلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع - بناء المستوطنات، ومصادرة الممتلكات الفلسطينية، وهدم المنازل، والاعتقالات التعسفية، والإضرار بالوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس.

وفي الوقت نفسه، تتجاوز أعمال إسرائيل التعسفية غير القانونية الضفة الغربية وقطاع غزة وتؤثر على البلدان العربية المجاورة، حيث تتطوي العديد من الحوادث على انتهاكات لسيادة تلك البلدان، بما في ذلك الغارات على سورية ولبنان. ونعارض الدفاع عن الأمن القومي على حساب تهديد البلدان الأخرى وتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة مواجهة بالوكالة مع إيران. وندين بشدة أيضاً الهجمات على المدنيين الإسرائيليين في القدس الأسبوع الماضي.

إن الاستمرار غير المقبول للتدابير الانفرادية يجعل احتمال التوصل إلى حل الدولتين أكثر بعداً كل يوم. وتدين فرنسا سياسة الاستيطان الإسرائيلية، بما في ذلك عمليات الهدم والإخلاء المستمرة للأسر الفلسطينية، على الرغم من النداءات المتكررة التي يوجهها أعضاء مجلس الأمن. وندين تدمير إسرائيل لمدرسة في مسافر يطا الأسبوع الماضي. إن للأطفال الفلسطينيين الحق في التعليم.

وفي الوقت الذي يجري فيه تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، تدعوها فرنسا إلى عدم إعادة إطلاق خطط توسيع أو إنشاء المستوطنات، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها، وعدم مواصلة إضفاء الشرعية على المستوطنات غير المأذون بها. لقد حذرت فرنسا وشركاؤها الأوروبيون مراراً من ضم أجزاء من الضفة الغربية والمستوطنات. ولا يزال موقفنا دون تغيير. وتذكر فرنسا بأن المستوطنات غير قانونية وأنها تقوض حل الدولتين، الذي أكد الطرفان من جديد دعمهما له أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/77/PV.8 و A/77/PV.10).

ولكي نخرج من هذه الحالة، يجب أن نعيد خلق أفق سياسي بغية إعطاء أمل جديد للإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يتطلعون إلى العيش في سلام وأمن. نحن نعلم أن حل الدولتين، الذي تعيش فيه الدولتان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وتكون القدس عاصمة لهما، هو وحده الذي سيمكن من تحقيق سلام عادل ودائم للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة بأسرها. وتذكر فرنسا بالتزامها بالوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس.

لذلك ندعو مجلس الأمن إلى العمل من أجل بدء محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. لقد أُجريت الانتخابات الإسرائيلية. ويتعين الآن استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين على وجه السرعة. وفرنسا مصممة على مواصلة العمل في هذا الاتجاه. وكما قال الرئيس إيمانويل ماكرون، لا بديل لدينا سوى إعادة إطلاق جهود السلام. وستدعم فرنسا أي مبادرة ترمي إلى إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته بشأن التطورات الأخيرة في الميدان.

يشكّل مسار الأحداث، بما في ذلك زيادة حدة التوترات وتصاعد العنف، الذي يؤدي إلى سقوط قتلى بين المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، مصدر قلق بالغ. وعلى وجه الخصوص، فإن الحالة الأمنية المتدهورة في نابلس وجنين والضفة الغربية بوجه عام وكذلك القدس تثير القلق. وتدين كينيا بشدة التفجيرين الإرهابيين اللذين وقعا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في القدس. فهذه الأعمال، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من غزة في أوائل هذا الشهر، تؤكد أن مساعي الجماعات المسلحة والمليشيات، بما فيها حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين والجماعات التابعة لهما، تتعارض مع مسار السلام ومبادئه. ونؤكد من جديد أنه ما من قضية تبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين. ويجب أن توجه جميع الجهود نحو كفالة وقف هذه الأعمال الإرهابية.

وتشير التقارير، بما فيها تلك الواردة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أنه بخلاف الشواغل الأمنية، لا تزال الحالة الراهنة لها تداعيات على الاقتصاد وتقديم المساعدات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن هذا المنطلق، من الأهمية بمكان أن نعجل بمعالجة هذه الحالة المتطورة، بما فيها المسائل الأساسية التي توجب عدم الاستقرار، قبل أن يتردد صداها في مناطق أخرى. وتدعو كينيا إلى إجراء المزيد من التحليل وتقديم تقارير أكثر توافقا مع السياق، من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، لتمكيننا من فهم آثار تلك الحوادث بشكل أفضل على صون السلام والأمن في المنطقة في الأجلين القريب والبعيد. ومن شأن ذلك أن يساعد مجلس الأمن في صياغة مسار سياسي محدد وعملي لإنهاء النزاع الذي طال أمده.

وبينما نتطلع إلى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يتعين على المجلس أن يعجل بالعمل على وضع اللبنات الأساسية اللازمة لتحقيق الهدف الذي طال انتظاره المتمثل في منطقة

كما أننا لا نرى أي آفاق لتنشيط عملية السلام، التي يكتنفها الجمود منذ عام ٢٠١٥. وقد أصبحت قضية فلسطين ورقة مساومة في سلسلة طويلة من الحملات الانتخابية في إسرائيل، حيث تعمل الولايات المتحدة جاهدة لدفعها إلى أسفل جدول الأعمال الدولي وتعزل جهود المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط واتخاذ مجلس الأمن لأي قرار موضوعي. وعلاوة على ذلك، وكما سمعنا اليوم من المنسق الخاص، فإن عملية التسوية في الشرق الأوسط متضررة من إعطاء الولايات المتحدة وحلفائها الأولوية للأزمة الأوكرانية. ويتيح الخلاف المستمر بين فتح وحماس المجال لاستغلال فكرة أن إسرائيل تفتقر إلى شريك ظاهر قادر على تمثيل الجانب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتوقيع على إعلان الجزائر الذي اتخذت الفصائل الفلسطينية بموجبه قرارا مشتركا بمواصلة السير على طريق الوحدة الوطنية. ونرى أنه يشكل خطوة مهمة نحو تأكيد عزم الفلسطينيين على الدخول في مفاوضات بموقف موحد.

وعلى الرغم من اعتزام إسرائيل المعلن النهوض بالحالة الاقتصادية للفلسطينيين، فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية العامة في الأراضي الفلسطينية لا تزال في تدهور. وفي ذلك الصدد، نولي أهمية كبيرة لتقديم المساعدة الإنسانية الشاملة للمحتاجين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة. ونشعر بالفزع إزاء غياب الاستجابة الملائمة من جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي يجب عليها أن تتعامل مع عجز مالي خانق. فأنشطة الوكالة لا تتخذ بعدا إنسانيا فحسب، بل وبعدا سياسيا، فيما تضطلع به من دور مهم في تحقيق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط. ونواصل بلا كلل تقديم دعمنا للوكالة من خلال تأييد تجديد ولايتها في الجمعية العامة ونؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة تقديم تبرعات لمرة واحدة. وللأسف، لم نتمكن حتى الآن، نتيجة للجزاءات الانفرادية المناهضة لروسيا، من تقديم مساهمة مالية في ميزانية الأونروا. ومع ذلك، ستواصل روسيا دعم الوكالة وتدعو المجتمع الدولي بأسره إلى أن يحذو حذونا.

القدس، ومواقف الطرفين تزداد تطرفاً. ويدفع الأطفال والنساء ثمناً باهظاً جراء العنف العشوائي الذي يؤثر على السكان المدنيين. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاماً خلال عملية للجيش الإسرائيلي لتأمين زيارة لسياسيين إسرائيليين إلى موقع ديني في الضفة الغربية المحتلة. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فقدت شابة فلسطينية حياتها أيضاً بالقرب من رام الله في الضفة الغربية المحتلة. ومؤخراً هدمت القوات الإسرائيلية مدرسة ابتدائية في مسافر يطا.

وتلك مأس حقيقية لا ينبغي الاستهانة بها. وينطبق رفض التقليل من خطورة دورات العنف أيضاً على الهجمات التي يتعرض لها الإسرائيليون، مثل تلك التي أسفرت عن مقتل ثلاثة إسرائيليين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في المنطقة الصناعية لمستوطنة أريئيل، فضلاً عن التفجيرين اللذين وقعا في القدس في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. إننا ندين جميع تلك الهجمات وأعمال العنف. فدورة العنف وسفك الدماء أمر لا يمكن تحمله ويجب محاسبة الجناة أمام القانون. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الخطاب العدواني الذي يعوق السعي إلى تحقيق السلام. ويجب أن تتوقف الأنشطة الاستيطانية وعمليات إخلاء وهدم منازل الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالمسألة الشائكة المتمثلة في إعادة رفات الموتى إلى أسرهم، ندعو الأطراف إلى إيلاء الأولوية لحل يمكن أن يهيئ مناخاً من الثقة يفضي إلى تحقيق سلام دائم.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يظل يساورنا القلق إزاء خطر عرقلة المعونة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث لا يزال السكان المدنيون يعتمدون اعتماداً كبيراً عليها، ولا سيما في قطاع غزة، بسبب الحصار. وفي ذلك الصدد، نحث على رفع الحصار، وفقاً للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وعلى أن يواصل المجتمع الدولي جهوده لتمويل الأونروا.

وعلى الجبهة السياسية، تعيد غابون تأكيد التزامها بحل الدولتين الذي يمكن لفلسطين بموجبه أن تعيش في سلام وأمن على طول حدود

تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان - إسرائيل وفلسطين - جنباً إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط عام ١٩٦٧. وسيتطلب تحقيق هدف حل الدولتين أن يبدي كلا الطرفين التزاماً حقيقياً بعملية السلام بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ومبادرات وأطر السلام الإقليمية. ويتطلب أيضاً استعداداً لتقديم تنازلات واتباع نهج تدريجي يكفل مكاسب حقيقية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين والتزاماً بتدابير بناء الثقة التي تهيئ المجال لمعالجة قضايا الوضع النهائي الأصعب.

وبالرغم من السنوات التي انقضت في عملية سلام بعيدة المنال ومفاوضات متقطعة فضلاً عن العقبات الحقيقية والهائلة التي تعترض السبيل، يرى وفد بلدي أنه لا تزال هناك فرصة لإحراز تقدم حقيقي. وقد أحاطت كينيا علماً بانتظام، ورحبت، بالجهود الرامية إلى خفض حدة التوترات ووضع حد للاستنزافات واستعادة الهدوء على المستويات الشعبية والرسمية والإقليمية. ويجب تعزيز هذه الجهود بوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي تطالب به الركائز الشاملة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وستظل جهود الوساطة التي تبذلها بلدان المنطقة حاسمة الأهمية. وينبغي للمجلس أن يُبقي تنفيذ إعلان الجزائر الصادر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الذي وقعه ١٤ فصيلاً فلسطينياً، قيد نظره وأن يدعم ترجمته إلى مصالح عملية تمهد الطريق لإجراء انتخابات بغية تشكيل حكومة وحدة وطنية.

في الختام، تحث كينيا مرة أخرى كلا الطرفين على تفادي اتخاذ الخطوات الانفرادية التي تعرقل استئناف العملية السياسية وتعوق تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

نشعر بالقلق إزاء استمرار انعدام الأمن بين إسرائيل وفلسطين. وأود أن أركز على ثلاثة جوانب: الأبعاد الأمنية والإنسانية والسياسية.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، اشتد العنف في الأشهر الأخيرة في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل. والتوترات والضغوط في تصاعد في

عنف المستوطنين ومحاسبة المسؤولين عنه. وتدين النرويج جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. فالهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في القدس أمر لا يمكن الدفاع عنه. وندعو القادة السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين وتهدئة الحالة. ومن الضروري كذلك ضمان الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس واحترامه.

وأود أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الحالة في مسافر يطا. فللقبوض المفروضة على الحركة عواقب وخيمة على السكان في المنطقة. وفي الأسبوع الماضي فقط، هدمت السلطات الإسرائيلية إحدى المدارس، مقوضة بشكل خطير إمكانية حصول الأطفال الفلسطينيين على التعليم. إننا نحث إسرائيل مرة أخرى على إلغاء جميع أوامر الإخلاء والهدم والامتناع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وقد بعث فينا الأمل التزام الفصائل الفلسطينية بالمصالحة، الذي أعرب عنه مرة أخرى في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجزائر العاصمة الشهر الماضي. فالمصالحة والوحدة الفلسطينيتين أمران أساسيان للاستقرار وللنهوض بحل الدولتين. ويجب ضمان شرعية السلطة الفلسطينية ومؤسساتها. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف الفاعلة على مواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لتمكين الفلسطينيين من الوحدة وإجراء الانتخابات.

وفي الختام، أود أن أذكر المجلس بأن العديد من التطورات السلبية على الأرض هي أعراض لعدم وجود حلول سياسية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وكما سمعنا من المنسق الخاص، فإن الوضع الراهن ليس خياراً. وهناك حاجة ملحة إلى أفق سياسي واستئناف عملية السلام. ونحث الحكومة الإسرائيلية القادمة على الإسهام في إيجاد أفق للسلام والتعاون مع القيادة الفلسطينية. وتواصل النرويج دعم جهود بناء الدولة الفلسطينية وحل الدولتين، وسنواصل العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف. ونحن مقتنعون بأن حل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، هو أفضل طريقة لضمان حقوق وسلامة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها. وندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات بحسن نية بغية استعادة الثقة وإعطاء الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي فرصة لتحقيق تطلعاتهما إلى العيش في سلام.

ونشير إلى الدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها الوصي الرسمي على الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، ونعيد تأكيد دعمنا لملك المغرب، بصفته رئيساً للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في الحفاظ على الوضع الخاص للمدينة المقدسة بوصفها رمزا للتراث المشترك للبشرية والديانات التوحيدية الثلاث، فضلاً عن مكان للحوار والاحترام المتبادل. كما إن احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة شرط للتعايش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وأخيراً، نشيد بجهود السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب أن تستمر الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إحياء عملية سلام مستدامة في المنطقة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الشاحذة للذهن اليوم، وبصفة خاصة على وجوده معنا شخصياً، لأنني أعلم أن لديه جدولاً زمنياً حافلاً جداً في الميدان.

يساور النرويج القلق إزاء استمرار العنف في إسرائيل وفلسطين. وتترتب على التوترات المستمرة عواقب وخيمة. فوفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان عام ٢٠٢٢ العام الأكثر دموية منذ عام ٢٠٠٥ بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويساورنا قلق بالغ إزاء الأعداد المتزايدة من هجمات المستوطنين، وآخرها في الخليل. فتلك الهجمات العنيفة غير مقبولة وتؤجج التوترات. وقد أصبحت الحياة اليومية لا تطاق بالنسبة للعديد من الفلسطينيين، الذين لم يعودوا يجرؤون على الوصول إلى أراضيهم. وبمرور الوقت، قد تجبر تلك البيئة المنطوية على الإكراه السكان المحليين على المغادرة. إننا نحث السلطات الإسرائيلية على اتخاذ تدابير أقوى لمنع

بشأن حماية الحق في التعليم في النزاعات، التزام يقع على عاتق جميع أطراف النزاع. فلأطفال في كل مكان الحق في تلقي التعليم. والهجمات على المدارس والأطفال والمعلمين أمر مستهجن. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن زيادة عمليات الهدم والإخلاء، فضلا عن توسيع المستوطنات، لا يمثلان للقانون الدولي ولا يسهمان في التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وكذلك التحريض على العنف، والخطاب التحريضي ضد الإسرائيليين، وخطاب الكراهية ومعاداة السامية. وبغية استعادة الأفق السياسي - وهو ما تمس الحاجة إليه لأمن السكان على كلا الجانبين - ينبغي للأطراف التخلي تماما عن الإجراءات الانفرادية التي تأتي بنتائج عكسية.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد دعم ألبانيا الكامل لحل الدولتين العادل والمتفاوض عليه، مع إسرائيل آمنة، حيث أمن شعبها مضمون بالكامل، ومع فلسطين بمقومات بقاء ومستقلة وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، مع القدس عاصمة مستقبلية مشتركة لهما. ونحن نفهم ونرى أن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وأي شيء آخر هو طريق إلى انعدام الأمن والعنف والصراع، وهذا ما نشهده منذ أكثر من سبعة عقود.

السيدة أغيار باربوزا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): نتابع بأسى التصعيد الأخير للعنف في المنطقة. والبرازيل تدين بشدة الهجوم الإرهابي الأخير، الذي وقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، على محطات الحافلات في القدس، وتعرب عن تضامنها مع أسر الضحايا. ونشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد المدنيين الذين قتلوا وجرحوا في المنطقة في عام ٢٠٢٢، بمن فيهم العديد من الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولا يزال تصاعد العنف يتفاقم من جراء الأعمال الاستفزازية والخطاب التحريضي. وتحث البرازيل جميع الأطراف على الحفاظ على وقف إطلاق النار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونجدد دعوتنا لجميع الأطراف إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والتقيّد بجميع الالتزامات القانونية والأخلاقية لتجنّب الأطفال عواقب

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص، فينسلاند، على إحاطته.

أود أن أبدأ بالإعراب عن إدانة ألبانيا القوية للهجمات الإرهابية التي وقعت يوم الأربعاء ضد مدنيين إسرائيليين في القدس. فتلك الهجمات المنسقة والمتطورة تعيدنا إلى أوقات أكثر قتامة، وهي تذكير آخر مثير للقلق بأن الإرهابيين لا يتغيرون مطلقا، بل إنهم مستعدون لاستخدام جميع الوسائل المتاحة لبث الرعب. وينبغي أن تقابل أعمالهم الدنيئة بعزم قوي. وتقف ألبانيا إلى جانب إسرائيل وحققها المشروع في الدفاع عن النفس لحماية شعبها وبلدها من كل الذين اختاروا الموت على الحياة. وكذلك ندين إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب أن يفهم الجميع أن مكافحة الإرهاب ليست خيارا، بل هي حق وضرورة لأي بلد حتى يتمكن من توفير السلامة والأمن لشعبه. ويجب أن يتحد المجتمع الدولي في إدانة الهجمات الإرهابية.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في الميدان، ولا سيما الحالة المتصاعدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ونكرر ندائنا إلى الأطراف بوقف التصعيد والامتناع عن اتخاذ خطوات وإجراءات من جانب واحد لا تؤدي، كما نعلم، إلا إلى زيادة التوترات في سياق عدائي أصلا. ونحن نعرف إلى أين تقود التوترات - فقد رأينا ذلك مرات عديدة. ونذكر جيدا العواقب المؤسفة. فيجب الحفاظ على حياة الإسرائيليين والفلسطينيين، بمن فيهم الشباب من المدنيين والأطفال، ويجب على الجانبين كليهما أن يبذلا قصارى جهدهما للحيلولة دون أي تصعيد آخر. ولذلك، فإن المطلوب وما نود أن نراه هو الانخراط الملموس الذي يهدف إلى خفض التوترات من خلال خطوات ملموسة تؤدي إلى التفاهم والحوار. وهناك حاجة إلى إجراء تحقيقات فورية وكاملة لمحاسبة المسؤولين عن وفاة الضحايا الأبرياء.

وتؤمن ألبانيا بأنه يجب التقيد الكامل، في أي نزاع، بتنفيذ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. فحماية المدنيين التزام في جميع الأوقات. ونعتقد أن التنفيذ الكامل للقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)،

ونشدد أيضا على أهمية التعاون الدولي في مساعدة السلطات الفلسطينية في جهودها الرامية إلى بناء مؤسسات أقوى وتعزيز النمو الاقتصادي. ولن يؤدي ذلك إلى تحسين حياة الناس فحسب، بل قد يسهم كذلك في المصالحة بين الفلسطينيين، وهي خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار واستئناف حوار حقيقي.

وفي الختام، تشكر البرازيل مرة أخرى السيد وينسلاند على جهوده المستمرة لتهدئة التوترات خلال دورات العنف المتكررة في عام ٢٠٢٢. ونحن بحاجة ماسة إلى إيجاد سبل لكسر تلك الحلقات الرهيبة وتعزيز عملية سياسية فعالة نحو سلام مستدام في المنطقة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته القيمة.

نجتمع اليوم في وقت تمر فيه عملية السلام في الشرق الأوسط بمرحلة دقيقة تتطلب انتباها خاصا من المجتمع الدولي. فمن جانب، تشهد الأرض الفلسطينية المحتلة ارتفاعا حادا في وتيرة العنف والتوترات، ومن جانب آخر، تزداد الشواغل على الصعيدين المحلي والدولي حول مستقبل حل الدولتين، في ظل المجريات الراهنة وغياب مسار تفاوضي جاد بين الأطراف.

وفي ظل تفاقم هذه الأوضاع السياسية والأمنية التي نتابعها عن كثب، أود التأكيد على المسائل التالية.

أولا، هناك حاجة ماسة إلى خفض التصعيد والحيلولة دون تفاقم التوترات إلى نقطة لا رجعة فيها. فالتحريض على التطرف والعنف لم ولن يكون في مصلحة أي طرف. وتظل الدبلوماسية والحوار هما السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع. وهذا يعني في المقام الأول الامتناع عن أي خطب أو استفزازات قد توجع الأوضاع الهشة. ونذكر جميع الأطراف بضرورة أن تلتزم بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وفي هذا السياق، ينبغي وقف الاقتحامات المتكررة للأماكن المقدسة والمناطق السكنية من قبل المستوطنين وما يرافقها من أعمال

الأعمال العدائية. إن أعمال الإرهاب لا يمكن تبريرها أبدا ويجب أن تتوقف فورا.

وما فتئت البرازيل تشعر بقلق بالغ أيضا إزاء تحول أماكن العبادة، في مناسبات متكررة، إلى ساحات قتال. ونشدد على أن سلامة وأمن المواقع الدينية عنصر أساسي لحرية الدين أو المعتقد وينبغي الحفاظ عليها واحترامها.

وتشكر البرازيل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونوافق على أن هشاشة الحالة تؤكد الحاجة الملحة إلى تغيير الديناميات على أرض الواقع مع معالجة المسائل الأمنية والسياسية الأساسية التي تغذي عدم الاستقرار الحالي. ويتعين بذل جهود متضافرة لاستعادة الأفق السياسي واستئناف المفاوضات الجديدة.

ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن الحل القائم على وجود دولتين، في إطار القانون الدولي وقرارات المجلس، لا يزال السبيل الوحيد لتلبية تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين، وضمان أمن الجميع. ولكننا بحاجة إلى العمل معا لبلوغ ذلك الهدف، بدلا من الابتعاد عنه. ويجب إعادة النظر في جميع الإجراءات التي تحد من إمكانية تحقيق ذلك الهدف.

وقد أشار المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد فيليب لازاريني، مؤخرا إلى أن اليأس يتصاعد عندما يواجه الناس، ولا سيما الشباب، الفقر والبطالة وانعدام الفرص عموما، مما قد يؤدي إلى آثار مزعزة للاستقرار بشكل خطير في المنطقة.

إن تفشي الكوليرا مؤخرا في المخيمات ليس سوى نتيجة أخرى لتدهور الأوضاع على أرض الواقع. وفي غزة ولبنان وسوريا، يعيش أكثر من ٨٠ في المائة منهم تحت خط الفقر. وتكرر البرازيل النداءات إلى تجديد الجهود لاستعادة قدرات الأونروا حتى تتمكن من مواصلة تقديم المساعدة والخدمات في لحظة الأزمة هذه. وينبغي عدم تقويض دور الوكالة في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

الفلسطيني الشقيق وتطلعاته إلى إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد مايزن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند

على إحاطته التي، كما قال، ترسم صورة قاتمة جدا للحالة على أرض الواقع. ففي الشهر الماضي (انظر S/PV.9174)، حذر من أن عام ٢٠٢٢ في سبيله ليصبح أسوأ الأعوام من حيث عدد القتلى بالنسبة للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عملية التوثيق في عام ٢٠٠٥. ومن المؤسف أنه مع استمرار تدهور الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإننا نقرب بسرعة من تلك الحقيقة المريرة.

ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير المستمرة عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المفرطة. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن القوات الإسرائيلية قتلت ١٥ فلسطينيا، بينهم ثلاثة أطفال، خلال الفترة ما بين ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وحدها في الضفة الغربية. إن استمرار قتل الأطفال أمر يستحق الشجب. وتشجب أيرلندا جميع الهجمات على المدنيين سواء في إسرائيل أو في الأرض الفلسطينية المحتلة. إننا ندين بأشد العبارات الهجمات على المدنيين بالأجهزة المتفجرة في القدس الأسبوع الماضي، التي قتل فيها شخصان، فضلا عن عمليات الطعن التي وقعت مؤخرا وقتل فيها ثلاثة مواطنين إسرائيليين بالقرب من مستوطنة أرييل. فالإرهاب والعنف لا يمكن تبريرهما أبدا ولا يؤديان إلا إلى زيادة التوترات في وقت ينبغي أن يكون خفض التصعيد بشكل عاجل هو الأولوية.

وفي كل شهر على مدى العامين الماضيين في هذه القاعة، أعادت أيرلندا تأكيد الضرورة الملحة لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع. ومما يؤسف له أن احتمالات إجراء مفاوضات مجدية بين الطرفين بشأن تحقيق حل الدولتين هي اليوم بعيدة المنال كما كانت عندما انضمامنا إلى مجلس الأمن قبل عامين. ومن الواضح بنفس القدر أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يمكن تحملها، ومن المرجح أن تزداد تدهورا إذا لم نوجد أفقا سياسيا حقيقيا. وأود أن أؤكد على عدد من

عنف، ومنها اقتحام عشرات الآلاف من المستوطنين للبلدة القديمة في مدينة الخليل هذا الشهر. ونشير أيضا إلى إدانتنا للهجمات الإرهابية التي وقعت في القدس الأسبوع الماضي.

ثانيا، تتطلب المرحلة المقبلة قيادات حكيمة ترى في مسار السلام وحل الدولتين خيارا استراتيجيا لا بديل عنه لإنهاء العنف وضمان مستقبل يعمه الأمن والازدهار للشعبين. وعليه، نحث كلا الجانبين على تكثيف التواصل والتعاون البناء. ونؤكد أن تهيئة بيئة مؤاتية للسلام تقتضي عكس الاتجاهات السلبية القائمة على الأرض، وفي مقدمتها وقف بناء وتوسيع المستوطنات التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات هذا المجلس.

ثالثا، يتعين علينا في مجلس الأمن توجيه رسالة واضحة بالتزامنا بالمرجعيات الدولية المتفق عليها لإنهاء هذا النزاع، وضرورة عودة الأطراف إلى مفاوضات جادة تقضي إلى حل الدولتين، بحيث تعيش الدولة الفلسطينية جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل. ويظل هذا الحل مطلبا للدول العربية التي أكدت مجددا في قمتها المعقودة مطلع هذا الشهر في الجزائر على تمسكها بمبادرة السلام العربية.

إن الأوضاع الإنسانية الصعبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة، تتطلب اهتماما ودعم دوليين متواصلين، خاصة مع وصول مستويات البطالة إلى حوالي ٤٠ في المائة. ونؤكد هنا على ضرورة توفير الفرص الاقتصادية والتعليمية للشباب الفلسطيني لتمكينهم من بناء مجتمعاتهم وتنميتها. كما نرحب بالاتفاق مؤخرا على إدخال مواد ذات الاستخدام المزدوج لإصلاح قوارب صيد الأسماك إلى قطاع غزة لأول مرة منذ عام ٢٠٠٧. ونقدر جهود الأمم المتحدة في تيسير هذه الخطوة الهامة التي نأمل أن يتم البناء عليها.

وختما، لا يفوتنا الإشارة إلى تأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، والذي يصادف يوم غد، على التزام دولة الإمارات الثابت والتاريخي بدعم الشعب

وقف عمليات الإخلاء والهدم، بما في ذلك عمليات الإخلاء والهدم للمباني الممولة من المانحين، تماشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولا يزال الحصار الإسرائيلي المستمر يفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة. وقد أفادت اليونيسف بأن أكثر من مليون طفل في غزة اليوم يواجهون قيودا في الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء والتعليم والرعاية الصحية. ونجدد دعوتنا لإسرائيل لرفع الحصار المفروض على غزة.

ونأسف لاستمرار إسرائيل في رفض منح تأشيرات الدخول لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وموظفي الأمم المتحدة الآخرين، مما يزيد من تقييد حقوق الإنسان الحيوية والمشاركة الإنسانية. ويساورنا القلق أيضا إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونشيد بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على دعمها الحيوي للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة، ونرحب ترحيبا قويا بتجديد ولايتها مؤخرا لمدة ثلاث سنوات، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٦.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن أيرلندا ستواصل - لبقية فترة عضويتها في المجلس وما بعدها - الدعوة إلى المساءلة عن جميع الوفيات في صفوف المدنيين. وأيرلندا على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل عادل ودائم قائم على وجود دولتين وفق الشرعية الدولية. وهذا يمثل الإمكانية المستدامة الوحيدة لتمكين الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش في سلام - سلام عاجل وطال انتظاره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته بشأن الحالة في الشرق الأوسط فيما يتعلق بقضية فلسطين وأشيد به على جهوده في الوفاء بولايته.

من المؤسف أنه بعد عقود عديدة من عمل مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، فإن جلسة اليوم لا تزال تظهر أننا نعيدون كل البعد

المسائل التي تقوض آفاق استئناف المفاوضات التي من شأنها أن تمكن من تحقيق حل الدولتين وحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير.

على وجه الخصوص، نود اليوم أن نشدد على الحاجة الملحة إلى المساءلة في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالمساءلة هي حجر الزاوية لأفق سياسي وعملية سلام مجدية. إن تغشي ثقافة الإفلات من العقاب ردا على الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، فضلا عن حوادث عنف المستوطنين، يثير قلقا بالغا. وما دامت ثقافة الإفلات من العقاب هذه قائمة وما دامت الأسباب الجذرية للنزاع بدون معالجة، فإن النزاع والعنف سيستمران في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

وتدعو أيرلندا إلى المساءلة فيما يتعلق بجميع الوفيات بين المدنيين. ونكرر دعوتنا إلى إجراء تحقيق مستقل في مقتل الصحفية الفلسطينية الأمريكية شيرين أبو عاقلة. ونحيط علما بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بشأن إجراء تحقيقها الخاص في وفاة أبو عاقلة وترحيب السلطة الفلسطينية وأسررتها بذلك. ونشدد أيضا على ضرورة إجراء تحقيق كامل ومستقل في وفاة الناشط الفلسطيني والمدافع عن حقوق الإنسان نزار بنات، بعد اعتقاله على أيدي قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية.

علاوة على ذلك، وفي ضوء الحالة المتدهورة في الميدان، من المهم أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الفلسطينية في السعي إلى إيجاد تدابير قانونية للتصدي للاحتلال. وفي هذا الصدد، ترحب أيرلندا باعتماد اللجنة الرابعة للجمعية العامة مشروع القرار A/C.4/77/L.12/Rev.1، الذي يتضمن طلب فتوى من محكمة العدل الدولية.

إن مسألة المستوطنات الإسرائيلية هي أيضا مصدر قلق أساسي، وأعلم أنه ستسمح لنا الفرصة لمعالجتها بمزيد من التفصيل في الشهر المقبل. ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق شديد إزاء التطورات في مسافر يطا، بما في ذلك قيام قوات الأمن الإسرائيلية مؤخرا بهدم مدرسة ممولة من المانحين. وأود أن أكرر التأكيد على أن أيرلندا تحت إسرائيل على

ونشيد بجهود جميع الوكالات الإنسانية في الميدان، ولا سيما الأونروا وموظفيها، على عملهم في ظل ظروف صعبة لتقديم المساعدة البالغة الأهمية للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما المسنين والنساء والأطفال، الذين يشكلون أضعف الفئات في منطقة عمليات الوكالة.

ونعرب عن تضامننا مع أسر ما لا يقل عن ٢١ شخصا قتلوا وأصيبوا عندما اندلع حريق في مجمع سكني في مخيم جباليا المكتظ للاجئين في قطاع غزة. وفي ذلك الصدد، نرحب بعرض السلطات الإسرائيلية، استجابة لطلب من السلطة الفلسطينية، برفع القيود المفروضة على السفر العادي في غزة بغية السماح للضحايا بالتماس العلاج الطبي في إسرائيل.

وندعو قيادة إسرائيل وفلسطين وجميع أصحاب المصلحة في المنطقة إلى العمل صوب تحقيق حسن الجوار ومواصلة المشاركة بطريقة مجدية وشفافة لإجراء تغييرات مهمة في السياسات على كلا الجانبين.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام غانا بتطلع المجلس الجماعي إلى أن تعيش إسرائيل وفلسطين بسلام، جنبا إلى جنب وكدولتين ذاتي سيادة، وعاصمتها المشتركة القدس الشرقية. ونتطلع إلى حوار متجدد وبناء بشأن أفق سياسي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى حل الدولتين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠

عن تلبية تطلعاتنا. ولا تزال غانا تشعر بقلق شديد إزاء عدم إحراز تقدم في إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الذي طال أمده وتدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية وغيرها من المدن في الأرض الفلسطينية المحتلة، بسبب العنف الجماعي والاعتقالات والاحتجازات التعسفية - ومعظمها لشباب فلسطينيين - فضلا عن عمليات الهدم وبناء مستوطنات جديدة من جانب المستوطنين الإسرائيليين، والاضطرابات السياسية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويساورنا القلق بنفس القدر إزاء الزيادة الحادة في الهجمات العنيفة على المدنيين الإسرائيليين العزل، التي أسفرت عن سقوط قتلى واختطاف إسرائيليون أبرياء في القدس وغيرها من المستوطنات الإسرائيلية.

إن الحالة الراهنة في المنطقة لا تؤثر سلبا على حياة الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل تؤثر أيضا على ملايين الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط وكثيرين آخرين في جميع أنحاء العالم محرومين من فوائد الموارد الطبيعية والبشرية التي تنعم بها المنطقة.

ولا تزال غانا تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الرهيبة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. ومن المؤسف أن الأطفال والنساء والمسنين ما زالوا يعانون من أشد الآثار تدميرا للنزاعات التي طال أمدها. ونشارك الآخرين في إدانة الزيادة مؤخرا في موجة الاشتباكات العنيفة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، والتي تسببت وفقا لليونيسيف في معاناة ووفيات تفوق الوصف للأطفال في المنطقة. ونشدد على ضرورة تيسير وصول المساعدات الإنسانية لتمكين السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة من الحصول على الإمدادات الأساسية والحياة الكريمة، باعتبار ذلك مسؤولية دولية مشتركة، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل ودائم وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.